

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٢٠٨ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات :

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية :

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة معالجة الصرف الصحي
شنبارة الميمونة الواقع بحوض الجزائر غرة (١٠) حوضه يمتد على مساحة ٤ أفدنة و٩ قارات و١٤ سهماً
بناحية البيوم - مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية ، لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب
والصرف الصحي .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي الالزامية لتنفيذ المشروع المشار إليه
في المادة السابقة والمبنى موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالذكرة والرسم
التخطيطي الإجمالي والكشف المرفقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبوبي

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مذكرة

للعرض على السيد أ.د. م. رئيس مجلس الوزراء
 بخصوص استصدار قرار منفعة عامة
 للأرض الارame لإقامة موقع محطة معالجة شبارة الميمونة
 بناحية البيوم - مركز الزقازيق - محافظة الشرقية

نشرف بالإهاطة بأن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي تتولى تنفيذ
 مشروع الصرف الصحي المتكمي لقرية شبارة الميمونة - والقرى المجاورة لها - مركز الزقازيق -
 محافظة الشرقية وتم استصدار قرار تخصيص رقم ١٦٩١٩ لسنة ٢٠١٧ لمساحة ١،٥ فدان .
 الأمر الذي يتطلب إجراء نزع ملكية قطعة أرض لإقامة محطة معالجة الصرف الصحي
 بناحية البيوم - مركز الزقازيق عليها لاستيعاب باقي القرى ، وبيانها كالتالي :
 إجمالي مسطح ٤ أفدنة و٩ قراريط و١٤ سهماً وتقع بحوض الجزائر ثمرة (١٠) حوضه
 ضمن القطع أرقام A٥٢١ - B١٤٣ - C٧١ - D٨٧، E٨٦ - F٨٦/ص - G٨٦/ص
 بناحية البيوم والمبنية بالخرائط المساحية رقم (٦٥١/٨٧٨ - ٦٥١/٨٧٧) بقياس رسم ٢٥٠٠ / ١
 وحيث إن هذه الأرض هي الأقرب من الناحية الفنية والاقتصادية لإقامة محطة معالجة
 الصرف الصحي عليها خدمة قرية شبارة الميمونة والقرى المجاورة لها - مركز الزقازيق
 ونظرًا للضرورة الملحة لتنفيذ المحطة وللحافظة على الصحة العامة والبيئة والاستفادة من المشروع
 قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بالسير في إجراءات نزع الملكية .

وتم الحصول على الآتي :

- ١ - كشف المالك الظاهرين المعروفة بمديرية المساحة بالشرقية .
- ٢ - موافقة السيد أ.د. وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

٣ - تم إيداع مبلغ ١٠٩٥٠٠٠ جنية (فقط عشرة ملايين وتسعمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه لا غير) لمشروع محطة معالجة شبارة الميسونة وجزيرة السعادة في مديرية المساحة بالشرقية تحت ذمة تعويضات نزع الملكية لمشروع محطة معالجة الصرف الصحي شبارة الميسنة وجزيرة السعادة - محافظة الشرقية ، الأمر الذي يستلزم ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملك الظاهرين والخربيطة المساحية المرفقة لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠.

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

٢٠٢٠م / عاصم الجزار

مصدر: ٢٠٢٠ العدد ٤
شعبة المساحة والمساحة

كتاب أسماء الملايين المطلوبين
السلطنة العمانية لطبع المطبوعات والمطبوعات
جريدة الرسمية
والدورة رقم ٢٠٢٠ العدد ٤
وتصدر عن هيئة مطبوعات السلطنة العمانية
برقم ٢٠٢٠/١٦٣٥/٣٧

ملايين



وزير المالية



بيان رقم ٢٠٢٠ العدد ٤

بيان عبد المحقق القمي في مقدمة معجمه الفتاوى
عبد المحقق القمي ينفي تصريح سعيد الزيلزلي في حقيقة

مکتبہ المدحہ بالشرقیہ







